

تنطلق مع الأيام العالمية لمناهضة العنف ضد النساء حملة وطنية مغربية تتجدد من خلالها كل الفعاليات النسائية السياسية والاجتماعية ومن المجتمع المدني لتساهم في إقرار المقاربة الجديدة للحقوق الإنسانية وتعزيز الترسانة التشريعية والقانونية الكفيلة بالقضاء على مختلف أشكال اللامساواة بين الجنسين

لقد ساهم المغرب، وهو يصادق على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة سنة 1993، في تعزيز هذا المسار، بوضعه التقارير الخاصة بمتبع تنفيذ الاتفاقية، وبذله الجهود لإعمال التوصيات الصادرة في إطار هذا التتبع، فضلا عن مواصلة الدراسات الرامية إلى رفع التحفظات المقدمة، وبالتالي استكمال اندماجه في المنظومة الحقوقية الدولية

ومع انخراط المغرب الفعال في الدينامية الدولية التي استهدفت في مرحلتها الأولى كسر الصمت الذي ظل يحيط بظاهرة العنف، جرى تنظيم أول حملة وطنية سنة 1998 لمحاربة العنف ضد النساء، وعقدت عدة ملتقيات وطنية وحملات تحسيسية، كما جرى إنجاز الدراسات والأبحاث اللازمة من طرف القطاعات الحكومية المعنية وجمعيات المجتمع المدني، إذ ساهمت في تحسين الوعي بضرورة محاربة هذه الظاهرة الاجتماعية

وتدعينا لهذه الجهود، بادر المغرب سنة 2001 إلى وضع استراتيجية وطنية لمحاربة العنف الممارس ضد النساء باعتبارهن إحدى مكونات الأسرة، بمشاركة القطاعات الحكومية المعنية والجمعيات النسائية والمنظمات الحقوقية ومراكز الاستماع والإرشاد القانوني للنساء ضحايا العنف، وتم على ضوءها رصد أبعاد الظاهرة وتجلياتها وضبط التدابير التي يتعين اتخاذها سواء على المستوى القانوني، أو على مستوى التوعية والتحسيس

لكن هناك سؤال يطرح نفسه بحدّة : هل استطعنا كسب رهان؟ وهل وعينا حقا بحجم المعاناة التي تخلف أضرارها الاجتماعية والإنسانية؟ إن الإشكالية تأخذ في الواقع أبعادا معقدة داخل مجتمع متداخل ومتشابه في عناصره الرجالية والنسائية، ورغم ما يمكن أن يمس هذا العنف من مجتمعات أكثر تقدما وأكثر وعيا بحقوق المرأة، فهو ظاهرة ملازمة للمجتمعات الذكورية، وإذا كنا نشعر أنها في تقادم رغم كل الجهود، فهذا لأن المرأة خطت خطوات إلى الأمام، إذ أصبحت تعبر عن نفسها وعن كيانها وبالتالي عن معاناتها

إذن، لا غرابة أن تنتفض النساء، وقد تستيقظ واحدة من ثلاثة نساء على خوف وهلع يومي : كيف تنجو من بطش الزوج وكيف تنجو من تعنيف قد لا يكون له سبب وجيه سوى شخصية رجل مستبد يجد راحته في تفريغ عصبية وشراسته في هذا الكائن الذي يعتبره ملكه بحجة القانون والشرع، اللذين أعطياه هذا الحق، حسب عقليته المتحجرة، دون وجه حق

فهل سيؤدي الرقم الأخضر للدولة، وهل ستنتفع مراكز الاستماع، وهل تتجج الاستراتيجية الوطنية، والمسيرة العالمية للنساء في وضع حد للمعاناة، أم نحتاج إلى استراتيجيات أكبر تهم قبل كل شيء إجراء عمليات غسل أدمغة متحجرة وتغيير عقلية ذكورية تجذرت في المجتمع ولا سبيل لزعزعتها مهما كثرت الشعارات والخطابات.